الحرمة لان قصد المحرم وجد وانضمام القصد الجائزة لا يسقط الحرمة فهو نظير ما لو فر الجنب بقصد القرآن والذكر وعالم الوقاية في الصلاة بما يحيي خذ الكتاب او سبحان الله بقصد القرآن وتنبيه الغير فان الصلاة تبطل نظر القصد التنبيه وان انضم اليه قصد القرآن وبهذا يظهر ان انه لا فرق هنا بين ان يغلب قصد الفرار او الحاجة او يتساويا وما قالوه هنا موجود في الاحوال الثلاثة خلافا لبعض المالكية ومحل النظر الاقوة الباعث وضعفه فيما اذا جاز القصد وان لكن احدهما ينتفي الثواب والاثم يقتضي عدمه كقصد الوضوء والتنظيف او البرد على ان النظر هنا لقوة الباعث انما هو رأي الغزالي واما ابن عبد السلام فانه يغلب قصد نحو البرد هنا وان ضعف فلا ثواب عنده مطلقا واعلم ان بعض العلماء ذهب الى ان النهي عن الخروج تعبدي لان الفرار حرام لمالك مأمور به وقد نهي عنه في هذه الصورة فهو لسر لا نعلمه وذهب كثير من العلماء الى انه معلل اما بان الطاعون اذا وقع في البلد عم جميع من بها فلا تحلة بسببه فلا يفيده الفرار منه بل ان كان احله فوحضره فهو ميت وان رحل والا فلا وان اقام فتنعقد الاقامة لما في الخروج من العبث الذي لا يليق بالعقلاء واما بان الناس لو توارد واعلى الخروج لبقي من وقع به الطاعون عاجزا عن الخروج فضاعت المرضى بفقد من يتعهدهم والموتى لفقد من يجهزهم واما بان حروج الاقوياء كسر لقلوب من لا قوة له على الخروج واما بان الخارج يقول لو اخرج لمت ويقول المقيم لو خرجت لسلمت فينعقون في اللوم المنهي عنه مع ما في الخروج من الفرار من حكم الله وعدم الصبر المأمور به والاعراض عما في الاقامة من الاجر الكثير اذ لم يمت به الا شهيد وكذا اللئيم صابرا محتسبا وان لم يمت بد وقال ابن عبد البر المنهي عن الخروج للايمان بالقدر عن القدوم لرفع ملامة النفس وقال ابن عبد البر على حكم منع القدوم انه تعالى لم ان لا يعرض احدا للحتف وان كان لا بد فمن قدر الله مع الصيانة عن الشر لذلك يقول الداخل اذا دخل لم ادخل لم المرض وخرج لو لم يخرج فلان لم يمت وقال ابن دقيق العيد الذي يترجح عندي في الجمع بين النهي عن الفرار والنهي عن القدوم ان القدوم علمه تعرض البلاء ولعله لا يصبر عليه وربما كان ضربا من الدعوى المنافي

الصبر

الصبر والتوكل فمنع ذلك لاعتزاز النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند التحقيق واما الفرار فقد يكون داخلا في باب التوغل في الاسباب منصورا بصورة من يحاول النجاة مما قدر عليه ويشير الى ما قرره قوله صلى الله عليه وسلم لا تتمنوا لقاء العدو واذا لقيتموه فاصبروا فامر مريد الفرار النهي لما فيه من التعرض للبلاء وخوف الاضرار بالنفس وامرهم بالصبر هذا لو وقع تسليما لما اشار اليه ثم انتهى وخرج بالفرار من محل الطاعون الفرار من ارض الوبا فانه جايز بالاجماع كما قاله الجلال السيوطي وعبارته الوباء عند الطاعون والطاعون اخص من الوبا وقد تخص اي الطاعون بكونه شهادة ورحمة وتخريب الفرار منه ومن الوبا كالحمى ومن سائر اسباب الهلاك جايز بالاجماع وما اشار اليه من الفرق بين الفرار من الوبا والطاعون هو ما عليه الاكثرون وخالف بعض المالكية حيث زعم انهما سواء وسيأتي ايضاح الفرق بينهما وتردد بعضهم فيما لو كانت الارض التي وقع بها الطاعون وحدة والارض التي يريد التوجه اليها صحيحة فتوجه اليها بهذا القصد ونقل عنه ان من السلف من منع نظره الى صوب الفرار وهم من اجاز نظره الى انه مستثنى من عموم الخروج فرارا لانه لم تخص الفرار الشرعي والذي يتجه ترجيحه على قواعدنا انه ان خرج بقصد التداوي او حاجة اخرى جاز او بقصد الفرار او لم يقصد شيئا او قصد التداوي او غيره حرم كما مر والذي يظهر انه لو عم اقليما لم يجز الخروج من بعض قراه الى بعض لانه لا فرار حينئذ وانه لو خلت محلة من بلد ولم يوجد بها شيء في بقية محلات تلك البلد كان حكم المحلة حينئذ كحكم البلد المستقل فيجوز الخروج منها فرارا والدخول اليها اي لغير حاجة كما يظهر هنا وبنا مر انه اذا جاز الخروج جاز الدخول فيما شاء اذا يظهر بينهما فرق في ذلك فان قلت بنا في هذا ما مر من انه اذا وقع في البلد عم جميع من فيه بعد احلة بسببه قلت لا منافاة لان ما قلنا ثم من ان المحلة ليست كالبلد فيما اذا انخفضنا اختصاصه بها وانخفضنا انه لم يوجد في من اشبابه في بقية البلد فخرج لغير اهل تلك المحلة دخول لها لغير حاجة والخروج منها بقصد الفرار واما اذا انخفض ذلك فحكم بقية البلد حكم تلك المحلة لان الغالب انه انما وقع في بلد عم جميع من فيه بعد احلة بسببه والحاصل انه متى تحقق اختصاصه بمحل من بلد وتحقق انه لم يوجد في

كقبر

من الطاعون

الى جرح

ذا